حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٩٢) ٢٠١٤/٦/٩

أوباما .. المكتوف الأيدي

أنور بدر

منذ بداية عام ٢٠١٢ كانت الاستراتيجية الأمنية للرئيس باراك أوباما تقوم على خفض الحضور الأمريكي في الشرق الأوسط، لصالح زيادة فعاليته السياسية والاقتصادية في شرق آسيا، خاصة وأن التحدي الاقتصادي مع التنين الصيني بات يؤرق أصدقاء الولايات المتحدة.

غير أن هذه الاستراتيجية واجهت التعنت الإيراني بخصوص الملف النووي، والاستعصاء الذي حصل في سوريا، وأدى لخلافات بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وطاقم إدارته الديمقراطية في الخارجية والدفاع معاً، حتى اضطر أوباما في ولايته الثانية أن يستغني عن وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، ووزير الحرب الأمريكي ليون بانيتا، والذي فضح بعضا من هذه التناقضات أثناء استجوابه في الكونغرس الأمريكي مطلع شباط/ فبراير ٢٠١٢.

عجز الإدارة الأمريكية عن التدخل في سوريا، الانسحاب من العراق ومن مصر أيضا، مقدمات الاتفاق مع إيران على حساب العلاقة التاريخية للولايات المتحدة مع دول الخليج العربي والسعودية تحديداً، وصولاً إلى تردد واشنطن في مواجهة روسيا التي احتلت شبه جزيرة القرم ولا زالت تهدد شرق أوكرانيا، كل ذلك أضعف الوزن النوعي لأمريكا وعرى تمثال الحرية من رداء القوة العظمى لأول دولة في العالم.

وربما يكون على الأمريكيين أن يدركوا عاجلاً أم آجلاً، أن الاستراتيجية الانسحابية للرئيس أوباما شكلت أهم مولدات التطرف الجهادي الجديد في سوريا، والذي بات واضحا أن آثاره ستنعكس على المنطقة ككل وعلى العالم الغربي بما فيها أمريكا وحلفائها في المنطقة، بعدما اضطر السيد أوباما للاستدارة ١٨٠ درجة باتجاه العودة إلى مكافحة «الإرهاب الجهادي» حيث عاد إلى النقطة التي تركها بوش الابن.

وقد عبر السفير الأمريكي السابق في سوريا روبرت فورد عن هذا الاحساس بالخطر، حين اعتبرا أن تردد واشنطن في دعم المعارضة المعتدلة في سوريا، زاد من المخاطر التي تتعرض لها الولايات المتحدة.

ونقلت وكالة «رويترز» عن فورد بتاريخ ٣/ ٦ تأكيده أنه كان على واشنطن أن تفعل المزيد لمساعدة المعتدلين في صفوف المعارضة السورية بالأسلحة والمساعدات الأخرى غير الفتاكة، مضيفا «لو فعلنا ذلك قبل عامين، لو كنا قد قمنا بتوسيع نطاق مساعداتنا لما استطاعت جماعات القاعدة التي تكسب أتباعا أن تنافس المعتدلين الذين نتفق معهم في الكثير من الأمور»، مشيرا «نحن دائما متأخرون، ومن المهم جدا أن نصبح في موضع متقدم.. بشار الأسد ما كان ليكون بموضع القوة التي هو عليه الآن دون دعم حزب الله وإيران وروسيا».

وشاءت الصدف أن تتزامن تصريحات السفير فورد مع إعلان وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في مذكراتها التي ستصدر خلال أيام، بعنوان «خيارات صعبة»، أنها كانت تريد تسليح المعارضة في سوريا منذ بدء النزاع، ولكن الرئيس باراك أوباما كان يعارض ذلك، موضحة أن «التحرك وعدم التحرك يتضمنان مخاطر عالية، ولكن الرئيس باراك أوباما كان ميالا إلى إبقاء الأشياء على حالها وليس الذهاب لأبعد في تسليح المعارضة».

ربما يكون مجديا لنا أن نقارن عجز الرئيس أوباما بشجاعة الرئيس الأمريكي السابق جون كيندي الذي يقول في خطابه بتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٦٣:

«نحن بصدد تغييرٍ عظيم، ومهمتنا وواجبنا أن نجعل هذه الثورة وهذا التغيير سلمياً وبنّاءً للجميع، إنّ من يقفون مكتوفي الأيدي لا يجلبون العار فحسب، بل العنف أيضاً، ومن يتصرفون بجرأة لا يعترفون بالحق فحسب، بل بالواقع أيضًا».

وقد دفع السوريين غالياً ثمن عجز أوباما.

الافتتاحية

نجدد الولاء للأبد

سامي شيحان

لا أعتقد أن نتائج الانتخابات الرئاسية في سوريا قد فاجأت أحداً من السوريين أو في العالم، لكن تبقى صفاقة هذا النظام هي المفاجئة حقاً، ليس في مستوى النتائج بل في المقدمات. فالأسد عدل الدستور ليخرج من دهر الاستفتاء إلى عرض الانتخاب، وأحضر معه مرشحين كومبارس، منافسين له من مؤيديه، لكن شبيحته وغلاة المؤيدين استصعبوا هذا الدور، فانبرى مفتي النظام أحمد بدر الدين حسون لدعوة السوريين إلى انتخاب بشار تحديداً، انتخاب «من يمثلنا ومن دافع وصمد في وجه أشرس هجمة تعرض لها وطننا، ومن استطاع أن يحفظ وحدتنا الوطنية في وجه الفكر التكفيري الظلامي». فهل هذا من تقاليد الديمقراطية أم من إرث الاستفتاء؟!

الصفاقة الأخرى التي فاجأتنا في هذا العرض الكوموتراجيدي، أن يستعين الأسد بمراقبين من روسيا وإيران وكوريا المشهود لهم بالديمقراطية ليكونوا ضيوف شرف عرضه الانتخابي، وربما مثلت صورة كبيرة لبشار بالذي العسكري، علقت في مدخل حمص وكتب عليها: «نجدد الولاء للأبد للقائد الأسد» ممهورة بتوقيع «أهالي حي بابا عمرو وحي جورة العرايس»، قمة الصفاقة. إذ تجثم في خلفية الصورة بصمات الوحدة الوطنية في شارع شبه خالٍ من البشر، والأبنية المدمرة والمحروقة على جانبي الشارع، ومن الواضح أن النظام لم يقمْ بمنتجة الصورة لتأكيد دلالتها في شرعنة الديكتاتورية وكل جرائمها، وصولاً إلى التحدث باسم الضحايا، حين يوقع باسم أهالي حي بابا عمرو وجورة العرايس غير الموجودين، الذين قتلهم وشرد بقيتهم، ليكتب شعار الولاء لذاته للأبد!

حسون الذي يدرك ما حلّ بأهالي بابا عمرو وسواه من أحياء حمص، ويدرك سر الحصار وموت السوريين جوعا، يدرك أكثر معنى شعار للأبد الذي رفعه الأسد الأب لتأكيد تملكه للسلطة وطبيعة نظامه الديكتاتوري الذي أوصل سوريا إلى هذا العنف والدمار الذي نعيشه، مع ذلك يدعو السيد المفتي إلى انتخاب هذا الأسد الصغير بصفته هو الذي استطاع أن يحفظ وحدتنا الوطنية!

حرية - السنة الثانية - العدد (٩٢) ٢٠١٤/٦/٩

انتخاب بشار: رسائل غطرسة وتصعيد الوحشية

نبيل حيفاوي

يكذب النظام كذبته ولا يصدقها، فلم يكن غرضه من الانتخابات الأخيرة اختبار أي شيء على صعيد الموقف الشعبي من نظامه، ولا هو أراد منها أن يكسب مؤيدين جدد من بين السوريين، فمؤيديه يعرفهم ويعرف عددهم، ويعرف تماما أن أكثر من نصف الشعب السوري، ولأسباب تتعلق بالحرب الوحشية التي يتعرض لها، هو غير قادر على الذهاب للاقتراع، هذا على افتراض ان هناك من يرغب في ذلك. والنصف الثاني، أكثره، إن ذهب للصناديق في مناطق سيطرة النظام، فهو فعل ذلك خوفا من البطش الوحشي، حتى الموالين لبشار فهم في الظروف الأمنية في المدن، تجنبوا الذهاب احتياطا لأي طارئ يمكن أن يودي بحياتهم.

الرقم الذي أعلنه النظام عن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، رقم مضحك، فمن أين استطاع أكثر من عشرة ملايين مواطن أن يحضروا العرس الانتخابي الهزيل؟ هل يعقل أن يكون نصف عدد أبناء الشعب السوري قد مارسوا «حق» الانتخاب؟ ذلك يعني أن الشعب كله ذهب لصناديق الاقتراع، لأن الملايين العشرة ونيف، هم نظريا مجموع السوريين الحائزين على حق الانتخاب (قل الملزمين به).

وفي لعبته الهزيلة والساقطة، أحضر ما أطلق عليه «مراقبون دوليون، هم في الحقيقة شركاء له في القتل والوحشية (إيران وروسيا) أما كوريا الشمالية فحدث ولا حرج! فهؤلاء هم من أملوا على بشار أن يقدم على إجراء انتخابات رئاسية، ليوظفوها ان استطاعوا في دبلوماسيتهم، خلال المساجلات الدولية حول «حل الأزمة السورية».

واللافت، أنه للمرة الأولى تكون نسبة الأصوات التي حاز عليها الرئيس، منذ عهد الأب وفي عهد الابن، أقل مما «يليق» برئيس أبدي للبلاد، ٨٨ بالمئة من أصوات الناخبين؟! فما الذي يريده النظام وأسياده من لعبة الانتخابات السخيفة؟

عندما عقد جنيف٢ وحظر حضور إيران فيه، لأنها رفضت الإقرار بالمرحلة الانتقالية، دون استمرار بشار الأسد في نهايتها، وفي بدايتها تكون حكومة سورية من المعارضة وبعض رموز النظام، بصلاحيات كاملة. ولم يكن مقبولا عند طهران إحداث تغيير في سوريا يضرب مرتكزات نفوذها الطاغي على نظام بشار، وانحازت موسكو بطريقتها الخاصة للموقف الإيراني، وأفشل جنيف٢.

ومع استمرار اللغط الدولي بضرورة العودة «للمفاوضات» من أجل تسوية «الأزمة»، استبق النظام وحلفاؤه كل احتمال من هذا القبيل، بإعطاء «الشرعية» لبشار الأسد، لقطع الطريق على أية طروحات ترتكز على جنيف١، أي تنص على تجريد بشار من صلاحياته المطلقة. وبهذا المعنى، فان الانتخابات غطرسة سافرة على المجتمع الدولي، ومحاولة فرض أجندات روسية إيرانية، وبذات الوقت، جاءت الانتخابات لتقطع الطريق على الحليف الروسي، الذي سرب مرات ومرات امكانية التخلي عن بشار، والمهم

بقاء النظام، حتى ولو كانت تصريحاته تلك من باب المناورة لتمرير ما تريده موسكو، وللظهور بصورة «مقبولة» عالمياً.

أما الوجه الآخر لمهزلة الانتخابات، فهو اعتماد نتائجها ضوءا أخضر للمزيد من الوحشية والقتل والتدمير في البلاد. وكانت الفترة المتزامنة مع إعلان إجراء انتخابات رئاسية قد شهدت أعلى منسوب من القتل والتدمير، زد على ذلك استخدام النظام غاز الكلور، ومضاعفة عدد براميل الموت التي تلقى على المدنيين الأبرياء، وما التصعيد الإعلامي المجنون، الذي ترافق مع إعلان «فوز» بشار، والتلويح باستمرار «سحق المؤامرة»، والتطبيل والتزمير للقوى الفاشية القاتلة، سوى مؤشر على أحد أغراض «الانتخابات»، كما على ما يمكن أن يتعرض له السوريون من أعمال همجية، في ولاية بشار الأسد التي جاءت فوق بحر من الدماء.

بروبوغندا «إعادة الإعمار»

ماجد حمود

تطالعنا أجهزة الإعلام الناطقة بلسان نظام بشار الأسد، بمشاريع وقرارات تتصل بإعادة تأهيل البنية التحتية، وإعمار ما دمره النظام في حربه المجنونة، وتجهيز المصانع التي تعطلت، وإعادة الحيوية في الميدان الزراعي.

ويرسل النظام موظفيه لعدد من الأحياء في المدن، يحملون أوراقهم ويسجلون المعلومات عن الأبنية، المدمرة والصالحة للسكن، خاصة في المناطق المسماة «عشوائية»، ويوثقون على أوراقهم أرقام ومساحات وموجودات المنازل!.

يجري ذلك على الورق، بينما على الأرض يزداد تدمير المدن والقرى، وتنتشر عمليات السلب والنهب وتتسع، لتتحول غنائم حرب تذهب عائداتها لحساب رجالات النظام، من ضباط ورجال أمن وميليشيات.

بعض المواطنين البسطاء راحوا يهتمون بهذه الادعاءات، ويتأملون أن تكون صادقة، فمن خسر بيته أو وسيلة رزقه، وبات في العراء، ينتظر المساعدات التي لا تفي بأدنى ضرورات الحياة، يتعلق بأية قشة حتى وهو يشك بصحة ادعاءات النظام «وبرامج إعماره وتعويضاته». لكن أسئلة أخرى تقفز إلى ذهن المواطنين: فهل يعقل أن

يعيد الإعمار من يعجز عن تأمين الطاقة الكهربائية حتى للمناطق الموالية؟ وهل من يفشل في ضبط جنون ارتفاع أسعار المواد الضرورية كالغذاء والدواء، يستطيع إعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية؟ فالزراعة مثلاً، وما يحتاجه العاملون بها من أسمدة ووقود وأدوية لمحاصيلهم، أسعارها جنونية، هذا إن توفرت في الأسواق.

حقيقة أمر النظام وادعاءاته، هي أنه يريد إشاعة مناخ الاطمئنان في صفوف قواعده وموالية، كما تنطوي هذه الادعاءات على رغبة في نشر فكرة أن «المؤامرة» الثورة قد انتهت وهزمت، وانه قاب قوسين أو أدنى من استعادة السيطرة، والعودة إلى أحوال «طبيعية» وآمنة! ومن زاوية أخرى، يخشى النظام والأزمة تتفاقم وتطول زمنيا، أن تتراكم عوامل انفجار اجتماعي جديد، فالملايين التي ألحق بها النظام أسوأ كارثة تطال السوريين على امتداد تاريخهم، يمكن أن تنفجر وبأشكال مختلفة.

ومن الملاحظ حتى للبسطاء من المواطنين، أن الفئة الوحيدة التي تتوفر لها كل سبل الحياة، وبشكل جيد، هم اولئك المنضوون تحت راية «حماة الديار» بكافة صنوفها، وإن بمستويات مختلفة، بينما بقية المواطنين، حتى من كان ميسورا منهم، بالكاد يوفر لقمة عيشه وبعناء شديد.

وتسري وشوشات بين المواطنين وهم يتحدثون عن الإعمار والتعويضات، لكن حين ينط التساؤل: متى سيحقق النظام مخططات الإعمار، ومتى سيقدم التعويضات؟ تأتي الإجابة المريرة، وبروح ساخرة: ليخلص من تدمير ما تبقى من أبنية لم تدمر بعد! وعن التعويضات المالية، يهزأ الناس ويقولون: عندما يصبح الدولار بألف ليرة حتى لا تخسر ميزانية النظام!

نازحو سوريا يفترشون الأرصفة والحدائق

وموافقات أمنية مسبقة لكل مستأجر في دمشق

تحقيق: ميلاد دعبول

تعرفت عليه منذ أكثر من عام ونصف، مهندس سوري كان يعيش في مخيم اليرموك نزح مع آلاف النازحين إلى الكسوة في ريف دمشق هارباً من القتل والجوع، هناك عرف بوضعه أحد أصدقائه القدامى من سكان درعا، ويملك بيتاً هناك فأعطاه إياه مفروشاً ليسكنه بدون دفع إيجار.

أمضى المهندس أحمد عاماً ونصف العام في هذا البيت، ولكن صاحب البيت الذي هاجر إلى فرنسا احتاج بيته، وأراد أن يعطيه لأخيه الذي نزح من درعا منذ أيام، وهنا بدأت مأساة جديدة في حياة المهندس المتزوج من مدّرسة وعنده عدة أطفال، فقد كان يسمع بالجنون العام الذي أصاب الإيجارات السكنية، لكنه هذه المرة بدأ يلمس ذلك لمس اليد، بعد بدء رحلة البحث عن بيت جديد للأجرة، ومن الأرقام التي طلبت منه ٥٠ ألف ليرة سورية أجرة البيت المفروش في معظم مناطق ريف دمشق، وحتى تاريخه مازال يبحث عن بيت، والمشكلة أن البيوت في معظم مناطق ريف دمشق التي تخضع لسيطرة النظام مشغولة تماماً ومن الصعب إيجاد بيت للإيجار في هذه الأيام.

معاناة صديقنا تنطبق على مئات آلاف السوريين الذين هُجّروا من بيوتهم، وفقدوا مصالحهم وأعمالهم ووجدوا أنفسهم في الطريق.

ولكي نتعرف إلى مأساة هؤلاء لابد من معرفة أنّ هناك تقارير سكانية سورية حديثة تذكر أن ٤٥٪ من السوريين تركوا أماكن إقامتهم المعتادة وفقدوا أعمالهم، وهناك ١٢٪ من السوريين هاجروا إلى الخارج خلال الـ٣ سنوات الأخيرة، ضمن هذه المعطيات الكارثية يستمر النزوح الداخلي ويستمر اللجوء نحو الخارج.

ضمن هذا الهمّ الحياتي الذي يقلق حياة ملايين السويين نقرأ لوسيم وليد إبراهيم تحقيقاً في جريدة النور الصادرة عن الحزب الشيوعي السوري، نشره بتاريخ ١٦ أيار ٢٠١٤، يرصد فيه معاناة آلاف السورين، حيث وصلت إيجارات بعض الشقق غير المفروشة في دمشق إلى رقم ٥٠ ألف ليرة سورية وهناك من يطلب أرقاماً أعلى من ذلك، ويتحدث صاحب مكتب عقاري في دمشق عن همّ إضافي كبير وهو طلب أصحاب البيوت أجرة سنة أو ستة أشهر سلف من المستأجرين، أي على المستأجر أن يدفع نصف مليون ليرة، وعلى الأغلب هؤلاء من النازحين الذين تركوا بيوتهم وراءهم وهربوا من القتال والقصف بلباسهم فقط، وتعطلت أعمالهم ومصالحهم.

هناك من يدفع ويستأجر وهناك من أجبره فقره من النازحين على السكن في الحدائق العامة وافتراش الأرصفة مع أسرته، وهناك من ذهب إلى أطراف دمشق ليسكن في غرف المزارع البعيدة.

بلغت متوسط الأجور للبيوت المفروشة بين الـ٥٠ و٧٠ ألف ليرة سورية، وللبيوت غير المفروشة ٣٠ ـ ٤٠ ألف ليرة، والمشكلة أن هذه الأجور غير ثابتة إنما تزداد باستمرار، لاسيما أن هناك طلباً كبيراً على البيوت.

في ريف دمشق المعاناة مماثلة فيما يخصّ الحصول على بيت للأجرة فقد وصل متوسط أجور البيوت المفروشة بين ٣٠ ألف و٥٠ ألف ليرة، وبدون فرش بين الـ ١٥ ألف و٢٠ ألف ليرة، لذلك هنا كما دمشق الكثير من الأسر النازحة الفقيرة افترشت الأرصفة والحدائق العامة.

أصوات إعلامية وأخرى صادرة من شخصيات عامة تنادي بمراعاة ظروف الناس النازحة والمهجّرة، بعضها ظهر مدوناً وألصق على الجدران من خلال بعض بلديات في ريف دمشق، وبعضها الآخر تنشره وسائل إعلام سورية وعربية، ومن كان لديه ضمير ويشعر بالناس فإنه لا يحتاج إلى تحفيز، فهؤلاء يقدّمون بيوتهم مجاناً للنازحين.

وحتى يكتمل مشهد الألم لملايين النازحين، فإنّ نظام القتل أضاف الموافقات الأمنية للحصول على عقد الإيجار في دمشق، وتحديداً من فرع الأمن السياسي، وقد يحتاج الطلب إلى ثلاثة أشهر ليحصل الموافقة، وهذا يعني أن يقوم الأمن السياسي بالتفييش على كل الأسماء المذكورة في عقد الإيجار، أما في ريف دمشق وبقية المناطق التي يسيطر عليها النظام فصار محضر التعريف الذي ينجز في المخفر أو مركز الناحية ضرورة مطلقة لكل مستأجر، وفي عقد الإيجار يذكر صاحب البيت أسماء كل الأفراد الذين سيسكنون البيت، و يوقع المستأجر وصاحب البيت على تحمل المسؤولية في حال الإخلال بهذا البند.

منذ أيام قليلة نشرت «هالا البلخي» مادة صحفية في موقع أخبار الآن عنونتها: «أجار البيوت في دمشق يبدأ بفروع الأمن وينتهي بورقة دفع البلاء».

تتحدث البلخي عن الحرص الشديد الذي يتعامل فيه السوريين مع الورقة التي تتضمن الموافقة الأمنية أو ورقة محضر التعريف، فمنهم من جلّدها خوفاً عليها من التلف، وصارت تسمى ورقة «دفع البلاء» وأثناء المداهمات العشوائية التي تقوم بها قوات الأمن والجيش لأحياء سكنية في دمشق، يقوم السوري المستأجر بإبرازها أمام القوات، كدليل على أن وضعه الأمني سليم.

وحتى نتعرف إلى مدى الكارثة الاجتماعية التي يعيشها نازحو الداخل في بحثهم عن بيت أجرة للسكن، نطالع تقرير حديث أطلقه «المركز السوري لبحوث السياسات» يتحدث عن ١٤٣،٨ مليار دولار هو حجم الخسائر الاقتصادية التي تكبدّتها سوريا خلال ٣ سنوات، كما أن خارطة توزع السكان تعرضت لإعادة تشكل جذرية مكانية، وصار اللاجئون في سوريا يعتبرون أكبر مجتمع لاجئين في العالم، وصارت سوريا بلداً من الفقراء فهناك ٥٤٪ من السكان يعيشون الفقر الشديد، أي لا يستطيعون تأمين الحدّ الأدنى من احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية، وهناك ٢٠٪ من المجتمع السوري يعيش الفقر المدقع، أي لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الغذائية الأساسية، وهناك ٥٢٠ ألف جريح، أي ٣٪ من السكان، أي أنّ النازحين الباحثين عن بيت للإيجار هم الجزء الأكبر ممن ينطبق عليه دلالات الكلام السابق.

وفي ضوء هذه المعطيات الكارثية، يجب قراءة مشهد البؤس الذي يعانيه السوري الباحث عن بيت يؤويه وأطفاله، فمعظم هؤلاء فقدوا أعمالهم وملكياتهم وصاروا ينتظرون سلال المعونات الغذائية القادمة من الهلال الأحمر أو من الأونروا، وحتى هذه تُسرق كميات كبيرة منها وتُوزع على عائلات الشبيحة والموالين، بينما ترك ملايين السورين لمصيرهم، فالنظام هجّرهم ودمّر بيوتهم وتكفّل تجار الأزمة بالباقي.

وأصحاب البيوت صاروا يتفننون في استغلال حاجة هؤلاء للمسكن، فبعضهم يكتب عقد الإيجار لمدة ٣ أشهر فقط، وبعد انقضاء هذه المدة يبدأ برفع أجرة البيت بحجة الغلاء العام المتصاعد في كل مناحي الحياة، ويقف السوري النازح الفقير الباحث عن بيت أجرة أمام هذه الأنياب راضخاً مستسلماً لا حول ولا قوة له.

ورغم كل هذا الثمن الكبير الذي يدفعه السوريون ثمة أمل قادم صنعته الثورة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٩٢) ٢٠١٤/٦/٩

إطلاق سراح خمسة زملاء كانوا محتجزين في سوريا

مايو ١٥, ٢٠١٤ أطباء بلا حدود

تؤكد منظمة أطباء بلا حدود بأنه قد تم إطلاق سراح خمسة من زملائها كانوا محتجزين في سوريا. وتدين المنظمة بأشد التعابير عملية الاختطاف هذه التي أجبرت المنظمة على إغلاق بشكل دائم مستشفى ومركزين صحيين في منطقة جبل الأكراد في شمال غرب سوريا. في يوم ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، تم أخذ خمسة زملاء من منظمة أطباء بلا حدود من قبل مجموعة مسلحة في شمال سوريا، وأطلق سراح ثلاثة منهم يوم ٤ أبريل/نيسان، وعاد الاثنان الآخران يوم ١٤ مايو/أيار وهما الآن في طريقهم للعودة إلى عائلاتهم وأصدقائهم. وكان الزملاء الخمسة يعملون جميعاً في مستشفى تديره المنظمة بهدف توفير الرعاية الصحية الأساسية للسكان المتضررين جراء النزاع.

وتقول جوان ليو، الرئيسة الدولية لمنظمة أطباء بلا حدود: «نشعر بارتياح كبير لعودة زملائنا الآمنة ولكننا في الوقت نفسه نشعر بغضب شديد إزاء هذا العمل المروع الذي يقطع المساعدات الملحة عن سكان هم بأمس الحاجة إليها ويعانون أصلاً في ظل حرب طاحنة في بلادهم. وتكمن النتائج والتداعيات المباشرة لاحتجاز طاقم إنساني في انخفاض حجم المساعدات المنقذة للحياة. ويبقى السوريون ضحايا هذا الاختطاف على المدى الطويل. وقد حرم الآن نحو ١٥٠,٠٠٠ فرد من منطقة جبل الأكراد من الرعاية الطبية التي تقدمها المنظمة، على الرغم من عيشهم في منطقة حرب».

وجدير بالذكر أن في عام ٢٠١٣، أجرى الطاقم الطبي التابع للمنظمة في المرافق الثلاثة هذه ٥٢١ عملية جراحية، العديد منها جراء إصابات بليغة، كما وفر ٣٦,٢٩٤ استشارة طبية، وتمت مساعدة أكثر من ٤٠٠ امرأة حامل على التوليد الآمن.

وفي شمال سوريا حيث تواصل منظمة أطباء بلا حدود عملها في مرافق طبية أخرى، جعلت القيود الأمنية من الصعب للغاية توفير المساعدات. إذ تعرضت المرافق الطبية للهجوم والقصف، كما تم قتل أو تهديد عاملين إنسانيين من قبل جماعات مسلحة. وفي أماكن أخرى من سوريا، فإن رفض حق الوصول الرسمي إلى المرضى فضلاً عن انعدام الأمن السائد منعا المنظمة من إقامة أنشطة طبية.

وتضيف ليو: «تمثل هذه الحادثة بوضوح عدم الاعتبار التام نحو المدنيين في مختلف أنحاء سوريا اليوم. ففي الوقت الذي يحتاج الملايين من السوريين المساعدات إلى البقاء على قيد الحياة، يتم نبذ فكرة وجود حيز إنساني مستقل من قبل بعض الأطراف المسلحة في النزاع. إذ كنا نسعى إلى إدارة بعض أكبر البرامج الطبية في تاريخ المنظمة الذي يطول أربعين عاماً، وذلك تلبية للاحتياجات الهائلة والماسة للشعب السوري. غير أن في ظل البيئة الحالية، تبقى قدرتنا على الاستجابة محدودة للأسف الشديد».

تود منظمة أطباء بلا حدود شكر الجميع على دعمهم وتضامنهم مع زملائنا وعائلاتهم، كما تعبر عن امتنانها لوسائل الإعلام لتفهمها خلال هذه الأشهر الصعبة. ونطلب من الرأي العام ووسائل الإعلام مواصلة الاعتبار نفسه الآن وقد عاد زملاؤنا.

واحتراماً لخصوصية زملائنا الخمسة، لن تكشف منظمة أطباء بلا حدود عن هويتهم، كما لن تعلق عن ظروف احتجازهم أو إطلاق سراحهم.

منذ يونيو/حزيران ٢٠١٢، تدير منظمة أطباء بلا حدود مستشفيات مؤقتة ومراكز صحية في جميع أنحاء شمال سوريا. وقد أجرت هذه المرافق أكثر من ٧,٠٠٠ عملية جراحية، و٥٣,٠٠٠ استشارة في غرف الطوارئ، و٨٨,٠٠٠ استشارة خارجية، فضلاً عن المساعدة في ٢,٠٠٠ عملية توليد آمنة. كما تدعم المنظمة ٥٠ مستشفى و٨٠ مركزاً صحياً تديرهم شبكات طبية سورية عبر سبع محافظات. أما في لبنان والأردن والعراق، تدير المنظمة مشاريع واسعة النطاق تقديم المساعدات الطبية إلى اللاجئين السوريين، حيث تم توفير نحو ٤٠٠,٠٠٠ استشارة طبية.

آموس: الوصول إلى المحتاجين في سوريا يتطلب استخدام كل طرق توصيل المساعدات

الأمم المتحدة - ٢٠١٤/٦/٣ ٢٠١٤.٤٢.

قالت فاليري آموس منسقة الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٣٩ الخاص بالحالة الإنسانية في سوريا لم يحقق الهدف منه.

«إنه قرار شامل للغاية ويسعى إلى معالجة قضايا تتعلق بالمحتاجين داخل سوريا والتزامات الأطراف تجاه الامتثال للقانون الإنساني الدولي ومنع إضفاء الصبغة العسكرية على المدارس والمستشفيات. إن تقرير مراقبة تنفيذ القرار، والمقدم إلى مجلس الأمن يظهر أن القرار لم يحقق الهدف منه.»

وذكرت آموس، في مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة، أن الفترة الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في الاستخدام العشوائي للقنابل البرميلية من قبل الحكومة والهجمات بقذائف الهاون من الجماعات المعارضة المسلحة والعقاب الجماعي للمدنيين.

وذكرت فاليري آموس أن عدد النازحين في سوريا يقدر بستة ملايين وخمسمائة ألف شخص أي ما يعادل نحو عشرين في المائة من العدد الإجمالي للمشردين داخليا بسبب الصراع في العالم.

وأضافت آموس أن الضغوط والأعباء على العاملين في المجال الإنساني قد زادت مع عدم تحقيق تقدم على المسار السياسي.

«أعتقد أنه من المهم أن نذكر الجميع بأن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها يواصلون يوما بعد يوم وأسبوعا بعد أسبوع محاولة توسيع نطاق جهودهم في بيئة معقدة للغاية. إن عمال الإغاثة يخاطرون بحياتهم، يعملون وهم عزل لكن لا يردعهم شيء. ومع زيادة عدد المحتاجين يتعين أن نبحث عن سبل لزيادة توصيل المساعدات. إننا لم نتمكن من الوصول إلا لسبعة في المائة فقط من المحتاجين الموجودين في المناطق المحاصرة.»

وذكرت آموس أن تلك النسبة الضئيلة تعد تذكرة صارخة بالواقع على الأرض الذي يشهد صراعا دائرا وعقبات بيروقراطية وشروطا مفروضة من الأطراف على توصيل المساعدات الإنسانية.

«لنتمكن من الوصول إلى كل سوري محتاج يتعين استخدام جميع طرق التوصيل بما يعني عبر الحدود وخطوط المواجهة ونحتاج إلى مانحين لتمويل وكالات الأمم المتحدة وشركائنا في المجتمع المدني. إن هدفنا ليس عسكريا ولا سياسيا، ولكنه يتعلق بتوفير الحماية والمساعدة الطارئة للمحتاجين أينما كانوا في سوريا.»

وأضافت منسقة الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة فاليري آموس أن التحدي الآن يكمن في القدرة على مواكبة الاحتياجات وتوسيع نطاق المساعدة لتصل إلى المستوى المطلوب.

حرية - السنة الثانية - العدد (٩٢) ٢٠١٤/٦/٩

من يدفع أجرة العازف؟!

محمد سليم

بينما كان الرئيس الإيراني السابق، أحمدي نجاد، يتفوه بحماقاته عن إسرائيل، نافياً حدوث المحرقة ومؤكداً قرب محو الكيان اليهودي عن وجه الأرض، كان الولي الفقيه وكبار مستشاريه عاكفون على إعداد صفقة العمر مع واشنطن: تتخلى الجمهورية الإسلامية عن برنامجها النووي، وتتخلى عن حماس وحزب الله وتعترف بإسرائيل، مقابل أن تعترف لها واشنطن بنفوذ واسع في منطقة الشرق الأوسط (العراق والبحرين وسوريا ولبنان.. وربما اليمن)، بمعنى آخر: تعود إيران إلى دورها في عهد الشاه: شرطي المنطقة.

تلخصت هذه الصفقة في رسالة حملها وسيط سويدي إلى واشنطن، غير أن صقور المحافظين، من أمثال رامسفيلد وتشيني، رفضوا العرض جملة وتفصيلاً، مؤكدين لرئيسهم جورج بوش الابن أن «ما تعرض إيران منحه بمقابل بإمكاننا أخذه بلا مقابل».. هكذا فشل مسعى إيران ولكن أملها ظل متقداً في انتظار سانحة أخرى.

يومها لم يكن القوميون واليساريون العرب، وهم من تجمعهم حمى المقاومة والممانعة، يعرفون شيئاً عن الصفقة الإيرانية، لذلك أخذهم الحماس بتصريحات نجاد، فصفقوا له بالحماس نفسه الذي صفق به أسلافهم لتخاريف أحمد سعيد في إذاعة صوت العرب. و«إذا كانت مصر قد خرجت من الصف العربي، وإذا كانت السعودية قد تشبثت بموقفها المائل للغرب، وإذا كانت جبهة الصمود والتصدي قد انفرط عقدها.. فها هي إيران تتقدم لتسد الفراغ، وتعيد النصاب لمعسكر الممانعة». ليس مهماً للقوميين العرب أن يكون قائد الممانعة دولة غير عربية، فالإسلام والتاريخ المشترك يجعلان من الجمهورية الإسلامية ابن العم الذي يعوض خذلان الأشقاء، وليس مهماً لليساريين العرب أن ينضووا تحت عباءة دولة دينية، فهم ضد «الإسلام الرجعي» وليس ضد «الإسلام الذي يأخذ على عاتقه نصرة المستضعفين في مجابهة قوى الاستكبار العالمي»..

حسناً.. إذا كان لنا، قبل بضع سنوات، أن نبتلع على مضض مثل هذه الوصفة عسيرة الهضم، ونبرر للممانعين حماسهم للدور الإيراني بدعوى السذاجة وحسن النية، فماذا نقول اليوم؟ كيف نبرر لهؤلاء استمرارهم في ترديد هذه الخرافة؟

ها هو الحرس الثوري يهاجم سوريا وليس إسرائيل، والمهدد بالزوال عن وجه الأرض مدن سورية وليس تل أبيب، وصواريخ حزب الله لم تصل إلى ما بعد بعد حيفا، بل هي معدة الآن لتصل إلى ما بعد بعد حمص.. توحيد المظلومين، بل وتوحيد المسلمين، صار وراء ظهورنا بعد ارتفاع رايات «المظلومية الشيعية» في وجه «التسلط السني».

الجمهورية الإسلامية تحارب المستضعفين السوريين وتساوم قوى الاستكبار العالمي في جنيف، والهدف المنشود هو أن تكون شرطي قوى الاستكبار الموكل بتأديب المستضعفين وضمان حسن سلوكهم.

أين ذهبت كل الشعارات التي من أجلها اكتسبت إيران شعبية في أوساط قومييننا ويساريينا؟ والسؤال الأهم: كيف تبخرت هذه الشعارات فيما المعجبون لا يزالون على إعجابهم؟ هل هو العناد؟ أم البله؟ أم الأموال الإيرانية؟ أم كل هذا معاً؟

كان علينا منذ سنوات أن نتحلى بقدر من «حسن الفطن»، عندما كف هؤلاء عن التغني بـ «قاهرة المعز» و«قلب العروبة النابض» ويمموا وجوههم شطر طهران.. لقد غيروا النغمة فكان علينا «أن نفتش عمن يدفع أجرة العازف».

إشارات زائفة

ياسر عطا الله

يرى مراقبون متفائلون أن الحل بات قريباً في سوريا، ويعددون بوادره التي تلوح في الأفق:

الحديث المتزايد عن مفاوضات سعودية ـ إيرانية يرجح أن تفضي إلى اتفاق شامل على القضايا الخلافية بين الطرفين، وعلى رأسها بالطبع القضية السورية. وإذا كان البعض يقول أن انطلاق هذه المفاوضات بات وشيكاً، فإن آخرين يقولون إن المفاوضات جارية بالفعل سراً في مكان يرجح أنه العاصمة العمانية مسقط، وما الزيارة المنتظرة لروحاني إلى الرياض إلا إشارة مؤكدة على وجود هذه المفاوضات، أو على قرب حدوثها، أو، على الأقل، على انفراج في العلاقات يتيح المجال لحديث مثمر حول سوريا.

بموازاة ذلك هناك قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتأجيل عقوبات جديدة على إيران مدة ستة أشهر، وتفسير ذلك هو أن هذه الأشهر الستة هي الفترة التي من المفترض أن ينجز فيها الاتفاق حول الملف النووي الإيراني، والذي سيفضي حتماً إلى اتفاق على دور إيران الإقليمي ونفوذها في المنطقة، وتحديداً في سوريا. وبما أنه من المستبعد أن يكون ثمن النووي هو إعطاء سوريا لإيران، فإن المتوقع هو أن تدعم واشنطن اتفاقاً سعودياً إيرانياً يتقاسمان فيه الوجود في الساحة السورية.

وفي الجانب الأمريكي أيضاً يتحدث المتفائلون عن زيارة وزير الخارجية جون كيري المفاجئة إلى بيروت، حيث دعا حلفاء النظام السوري (إيران وروسيا وحزب الله اللبناني) إلى بذل جهد حقيقي لوضع حد للحرب في سوريا.

في هذه الزيارة، وهي الأولى لوزير خارجية أمريكي إلى لبنان منذ خمس سنوات، بدا كيري حاسماً في شأن الموقف من النظام السوري، إذ وصف الانتخابات الرئاسية بأنها «ليست انتخابات. هي عبارة عن صفر كبير»، الشيء الذي عده المراقبون بداية لحملة دبلوماسية تصعيدية تقودها واشنطن هدفها تفريغ الانتخابات السورية من مضمونها وتليين تصلب النظام تمهيداً لإرغامه على تقديم تنازلات، لا سيما أن ذلك يتوازى مع تأكيد سوزان رايس على مباشرة بلادها دعم المعارضة السورية المعتدلة بأسلحة فتاكة.. الإشارة الأخيرة التي يستند إليها المتفائلون هي زيارة وزير الخارجية السعودي إلى

موسكو، والتي لا يمكن أن تحدث لولا توصل الطرفين إلى تفاهم ما حول الملف السوري، وهناك من يقول أن السعودية تعوض البرود الذي يلف علاقة واشنطن بموسكو بلعبها دور ناقل الرسائل فيما يخص سوريا.

يشعر المرء بالأسى إذ يتصدى لتفنيد هذه الإشارات ودحض آمال المتفائلين، ولكن أياً كانت حدة المأساة التي نعيشها فإن آخر ما نحتاجه هو أن نبيع أنفسنا أوهاماً كاذبة.

إشارات الأمل المشار إليها هي في الواقع من إجراءات الدبلوماسية الروتينية، وسبق أن شهدنا مثلها منذ بداية المحنة السورية وتبين أنها لا تنطوي على أمل حقيقي. الموقف الأمريكي لا يزال على حاله، وروسيا لا تزال متشبثة بموقفها، والمفاوضات السعودية الإيرانية لا تزال غير مؤكدة، وهي إن حدثت فلا تعد بالكثير.

لو كان الوضع الدولي والإقليمي يوحي باقتراب العثور على مخرج لما استقال الإبراهيمي، ولما خرج أحد أقرب مستشاريه، غسان سلامة، ليقول إن «الحل الوحيد للقضية السورية هو تسوية سلمية يرعاها مجلس الأمن، ولكن هذه التسوية لا تزال بعيدة جداً».

حرية - السنة الثانية - العدد (٩٢) ٢٠١٤/٦/٩

الإعلام السوري ينتصر على السوريين!

خالد الحلبي

يحلو لمسؤولين سوريين أن يرددوا: «لقد انتصرنا على الأرض وفي الفضاء أيضاً»، وإذا كان هؤلاء قد أظهروا من العنجهية والغرور والانفصام عن الواقع حداً غير مسبوق، فإن الأمر لم يصل إلى أن يكون المقصود بعبارة «في الفضاء» هو حرب النجوم، أو حرب الصواريخ العابرة للقارات، أو سباق غزو الفضاء، على غرار السباق الذي شهده العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.. العبارة لا تعني أكثر من الإعلام، الفضائيات التلفزيونية تحديداً.

يروج النظام السوري لإعلامه، ويخص (المرئي) بدعاية خاصة، مؤكداً أن قنوات التلفزيون الرسمي (الفضائية والإخبارية تحديداً) إلى جانب قناة سما (الدنيا سابقاً) قد صمدت في الحرب الإعلامية الشرسة الموازية للحرب الفعلية الدائرة على الأرض، وتصدت لفضائيات عربية وأجنبية مدعومة بميزانيات هائلة وإمكانيات لا محدودة. و»إذا كانت (العربية) و(الجزيرة) و(بي بي سي) وغيرها قد حددت كثيراً من مجريات الأحداث في ثورات تونس ومصر وليبيا واليمن، وتلاعبت بعقول المشاهدين، فالأمر كان مختلفاً تماماً هنا، في سوريا، حيث اجتذب الإعلام السوري اهتمام المشاهدين ورسخ رواية النظام ودحض الروايات المضادة، ويوماً بعد يوم انحسر تأثير القنوات العربية والأجنبية واحتل الإعلام الرسمي الساحة وتسيدها».. وما الدليل؟

يقول إعلاميو النظام إن كثيراً من السوريين باتوا يتبنون روايتهم للأحداث، فهؤلاء يؤمنون أن المعارضة متطرفة وإرهابية، وأن هدفها الأساسي هو إقامة دولة دينية تلغي الحرية وتضطهد الأقليات وتعود بالبلد قروناً إلى الوراء، وأن ما شهدته سوريا منذ أكثر من ثلاث سنوات لا يمت إلى الثورة بصلة، بل هو مؤامرة مدبرة من الولايات المتحدة وإسرائيل وقوى عربية وإقليمية معادية.. هذا الالتزام برواية النظام هو الذي جعل بيئات وشرائح واسعة تلتف حوله معززة صموده وضامنة بقاءه، وبالمقابل فقد حد هذا الالتزام من انتشار التعاطف مع المعارضة، حتى أن قادة المعارضة افتقدوا التواصل مع السوريين والتأثير فيهم، إذ صاروا يخاطبونهم عبر فضائيات وإذاعات لا يشاهدونها. كما تجسد نجاح إعلام النظام في حشد مسيرات مؤيدة له، وفي ضمان إقبال الناس على الانتخابات الرئاسية، وتالياً في ضمان نجاح الرئيس وبنسبة عالية..

قبل محاولة دحض دعاية النظام هذه يَمثل سؤال ملح: من أين استمد مسؤولو النظام هذه الثقة بالنفس؟ كيف غيروا رأيهم بإعلامهم وهم الذين كانوا ينتقدونه ويعتبرون تغييره واحداً من أهم متطلبات «التحديث والإصلاح»؟ على حد علمنا فإن هذا «التحديث والإصلاح» لم يحصل في مجال الإعلام، فكيف استطاع الإعلام «الخشبي المترهل وذو الإمكانات الضعيفة والأساليب العتيقة» ـ على حد تعبير المسؤولين أنفسهم ـ أن يتصدى لهذه «المهمات الجسيمة» ويحقق هذه «الانتصارات المذهلة» التي يتغنون بها؟!

منذ سنين شاعت نكتة تقول إن في سوريا محطّتي تلفزيون، في الأولى يظهر الرئيس وهو يخطب، وفي الثانية يظهر شرطيٌ في يده هراوة يلوّح بها للمشاهدين لكي يعودوا الى المحطّة الأولى!

ليس في هذه النكتة إلا قدر قليل من المبالغة، ذلك أن التلفزيون السوري كان، في ردح طويل من عمره، مخصص بالفعل لأخبار القائد الملهم: خطبه التاريخية، تصريحاته الحكيمة، زياراته، لقاءاته.. وبالطبع مع أبرز ما هتفت به الجماهير لمعبودها المفدى..

كانت نشرة أخبار الثامنة والنصف تبدأ في التاسعة إلا ربع (دائماً ما يطرأ منعطف تاريخي يشغل غرفة الأخبار لربع ساعة كل يوم!)، ثم تمتد إلى ما شاء الله.. ساعة ساعتين، حسب طول الخطبة، وعدد الهتافات المرافقة، وعدد المؤتمرات المنعقدة، وكمية برقيات الولاء المرسلة..

حتى مذيعة برامج المنوعات كانت تملك وجه بريجنيف الحديدي ونبرة ضابط مخابرات، دون أن تنسى تذكيرنا على الدوام بأن الأغاني المقدمة لنا هي من إنجازات الحركة التصحيحية المباركة.

لقد صاغ الإعلام الرسمي السوري (وخاصة التلفزيون) عزلة السوريين وجعلهم وحيدين ومدعاة لشفقة العالم. صدع رؤوس كبارهم وحول صغارهم إلى ببغاوات. يومها لم تكن الفضائيات قد وجدت بعد، فراح السوريون يهربون إلى أمواج البث العابرة من الأردن، حيث تلفزيونه الرسمي أقل وطأة وأكثر عقلاً، ومن لبنان حيث شاشاته تعكس حياة أكثر صخباً وغنى وبهجة. وفي تلك الأزمنة الصعبة راجت إشاعة (لم تختبر صحتها) تقول إن المخابرات السورية تقبض على كل من تضبطه يوجه (أنتين) تلفزيونه بعيداً عن البث الرسمي، هكذا كان المشاهدون المغامرون يتسللون ليلاً إلى سطوح منازلهم ليوجهوا لواقطهم نحو الغرب أو نحو الجنوب.

بينما كانت قناة (الجزيرة) تولد، في أواخر التسعينات، كان التلفزيون الرسمي السوري يحتضر. لقد صارت (الجزيرة) بمثابة إذاعة (بي بي سي) في أزمنة سابقة: مصدراً لمعرفة السوريين أخبار بلدهم. ومع تكاثر الفضائيات العربية وتنوعها راح التلفزيون الرسمي يبحر أعمق فأعمق في مجاهل النسيان.

بعد العام ٢٠٠٠ صار الإعلام (التلفزيون خاصة) محوراً للحديث عن ضرورة «التحديث والإصلاح»، ومع ذلك فقد شهد العام ٢٠٠٣ ذروة الفضيحة لهذا التلفزيون. صبيحة احتلال بغداد كانت الشاشة السورية تبث صوراً عن انتصارات العراقيين، مؤكدة اندحار الأمريكيين على أبواب «عاصمة الرشيد»، وعند الظهيرة، وفيما كانت جميع الشاشات (بما فيها شاشة المنار) تبث صور سقوط تمثال صدام، كانت «شاشتنا» تبث صوراً لآثار تدمر وقلعة دمشق ونواعير حماة.. ولو كان السوريون وقتئذ أسرى شاشتهم، كما كانوا قبل أعوام، لما عرفوا بخبر سقوط بغداد إلا ظهر اليوم التالي.

ربما شكلت هذه الحادثة دافعاً لإصلاح فعلي. اختفت النبرة المخابراتية، ولم تعد الوجوه حديدية، ولم تعد البسمة محرمة، وسمح للمذيعين والمذيعات أن يتحركوا قليلاً ويرتجلوا بعض الكلمات.. وهنا، عند هذا الحد، توقف الإصلاح، إذ ظل المضمون على حاله، متمحوراً حول ثنائية أخيار المقاومة والممانعة وأشرار الامبريالية وعملائها، وظل العالم، ومن ضمنه سوريا نفسها، بصخبه وحركته وغناه.. غائباً عن الشاشة السورية، وفي أحسن الأحوال مختزلاً في بضع كليشات فقيرة وجامدة..

إذاً.. من أين جاء الإعلام السوري بجمهوره ومصدّقيه وببغاواته؟

لا ننكر أن له جمهوراً ومصدقين وببغاوات تردد رواياته. ولكن من هم هؤلاء؟ كم يبلغ حجمهم؟ ما نسبتهم من مجموع السوريين؟

جمهور الإعلام الرسمي هم الموالون أصلاً وسلفاً: المستفيدون من النظام والمتورطون معه، وكثير من أبناء الأقليات الذين خافوا غريزياً من «ثورة الأكثرية».. ببساطة: كل من لم يملك مصلحة في الثورة وكل من توهم بأن لا مصلحة له فيها.. وهؤلاء لم يكونوا بحاجة إلى (الإخبارية) أو (الدنيا) ليصوغوا موقفهم، والروايات التي تشبثوا بها هي من بنات أفكارهم وأهوائهم ومصالحهم قبل أن تكون من اختراع (الإخبارية) أو (الدنيا)، بل أن بعضهم قد أطلق الشائعات والخرافات التي تأخر الإعلام الرسمي قليلاً في تبنيها، وبعضهم استنفر للحرب قبل أن يقوم الإعلام الرسمي بالدعوة إلى الاستنفار. باختصار: مصدقو الإعلام الرسمي هم الراغبون في التصديق، ولو لم يوجد هذا الإعلام لأوجدوه بأنفسهم.

لا يعني هذا تبرئة للإعلام الرسمي من تهمة التضليل، بل التأكيد على عجز هذا الإعلام حتى عن التضليل.

حرية - السنة الثانية - العدد (٩٢) ٢٠١٤/٦/٩

المرأة بين ضريبة الثورة وسندان التطرف الديني

منى أسعد

تميزت الثورة السورية عن مثيلاتها من ثورات الربيع العربي بامتداد زمنها واتساع دائرة العنف فيها، كذلك تميز حضور المرأة السورية في الثورة عن مثيلاتها في دول الربيع العربي، الذي انطلق من خلال مشاركتها في الاعتصامات والاحتجاجات قبل اندلاع الثورة السورية، كالاعتصام أمام مبنى وزارة الداخلية وقبله الاعتصام أمام القصر العدلي في دمشق لمطالبة بإلغاء قانون الطوارئ. وتطور هذا الدور مع تطور أشكال الحراك الشعبي، فكانت مع الرجل في المظاهرات وفي المشافي الميدانية وقدمت الدعم والإغاثة للمدنيين في المدن المحاصرة من قبل قوات النظام، وبرز دورها أيضاً، في توثيق يوميات القتل والاعتقال وتقديمها للعالم، الأمر الذي عرضها- كالرجل- للملاحقة والاعتقال والتعذيب الوحشي حد الموت.

أدت سياسة القتل وقصف وتدمير المدن والبلدان التي انتهجها النظام في قمع الثورة، إلى تهجير وتشريد الملايين من السوريين، الأمر الذي فرض على المرأة مسؤوليات جديدة وأعباء إضافية، ليس أقلها أنها أصبحت عماد الأسرة ومعيلها. هذه المتغيرات في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة السورية أدت إلى متغيرات موازية في المنظومة الفكرية والثقافية للمرأة، إذ غدت أكثر نضجاً ووعياً وثقة بالنفس، وأكثر إدراكاً أن حريتها الشخصية لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن الحرية السياسية التي انطلقت الثورة السورية للمطالبة بها، وبالتالي باتت أكثر حزما في رفض الاستعباد والهيمنة مهما تعددت مصادره. سواء أكان اجتماعي من الأهل والمجتمع، أو سياسي من قبل النظام. أو حتى تكفيري من قبل الجماعات الإسلامية المتشددة.

برزت مع بداية العام الثاني للثورة حالة التناقض والجدل بين حرية المرأة الشخصية وحريتها السياسية في إطار الثورة الثورية وانتفاضات الربيع العربي، ولعل مظاهرة «العرائس» التي قادتها الناشطة ريما الدالي في سوق الحمدية شكلت المعلم الأهم، بالتزامن مع نشاط كثيف وملحوظ للمرأة السورية على صفحة «انتفاضة المرأة في العالم العربي» والتي عرفت نفسها ب «صفحة كل النساء في منطقتنا من كل الديانات والإثنيات: من عرب وبربر ونوبيين .... لم نسمها انتفاضة المرأة العربية بل هي انتفاضة المرأة لأي إثنية انتمت...»، مع إصرار واضح على تحطيم كل أشكال الاستبداد السياسي والديني والاجتماعي.

في هذا السياق بدأت ظاهرة خلع بعض النساء للحجاب الذي ارتدينه لأعوام طويلة، مؤكدات أن حريتهن السياسية لا يمكن أن تنفصل عن حريتهن الشخصية، وكانت الناشطة دانا بقدونس هي الأجرأ في هذا المجال، حين رفعت صورة جواز سفرها بالحجاب، لتؤكد أنها خلعته أخيرا، وهي تحمل لافتة كتبت عليها: «أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي، لأني كنت محرومة ولمدة عشرين سنة من أن يلامس الهواء جسدي وشعري»!

تكللت هذه المتغيرات بما شهدته المرأة في المناطق المحررة، من انتهاكات وحشية للجماعات المتطرفة المعادية لإنسانية المرأة وحقوقها، والساعية إلى ترسيخ عبودية جديدة على المجتمع باسم الدين، وفرض استعباد وتسلط وهيمنة أكثر وطأة مما انتفضّن ضده، فكان رد المرأة المزيد من الإصرار على المقاومة والنشاط الرافض لأشكال التسلط الجديدة، وصولاً إلى خلع بعضهنّ للحجاب الذي كن ارتدته لسنوات طويلة نزولاً عند رغبة الأهل والمحيط الاجتماعي، فتقول إحداهن في تحقيق ل»جريدة عنب» بلدي حول هذه الظاهرة « ليس من المعقول أن يكون إظهار شعري هو الحرام، بينما ما يحصل في بلادي على أيدي الجماعات الإسلامية لا أحد يعير له أي اهتمام»، مؤكدةً أن الثورة أعطتها «دافعًا قويًا لاتخاذ القرار»، لم تمتلكه طيلة ١٥ عامًا. فيما تقول أخرى: «الثورة أعطتني مساحة لتنفيذ القرار والحرب عجلت التنفيذ»، مردفةً بأنها «تحترم من هو مقتنع بالحجاب»، لكنها تشعر «براحة كبيرة بدونه».

ما بين تجارب ريما الدالي ودانا بقدونس وبين تحقيق عنب بلدي حول ظاهرت الحجاب في الثورة السورية، قرابة سنتين من التضحيات الجسيمة كان عنوانها الأبرز ظهور التطرف الإسلاموي لداعش والنصرة والجبهة الإسلامية، فاعتقلت سمر صالح وصديقها محمد عمر في مدينة الرقة، وبعد قرابة عام على اختفائهما لا يوجد أي معلومة عنها، كما اختطفت رزان زيتونة وسميرة خليل وزملائهما في مركز توثيق الانتهاكات السوري من قلب دوما التي لاوجود فيها للنظام، ولم يظهر لهم أثر حتى الأن.

إلا أن المرأة السورية التي وقعت بين ضريبة الثورة وسندان التكفيريين لم ترضخ لهذه المأساة، ولازالت تقاوم في أماكن تواجدها، سطوة الاستبداد والقمع والتهميش الذي تتعرض له حتى في أطر الثورة السياسية، معلنة أن القضية ليست في ارتداء الحجاب من عدمه، بل هي في حرية أن تختار المرأة وأن تقرر ما تراه مناسبا لها، وأعتقد أن مساحة الحرية التي منحتها الثورة بداية لتلك الناشطات كانت السبب الرئيسي لتعميق وعيهن بماهية الحرية التي يساهمن في صناعتها، رغم تراكم سنوات من القهر الذكوري والاستبداد السياسي والتكفير الديني.

فالنظام بالنسبة للناشطة دانة بقدونس «هو نتاج مجتمع احتضنه واستقبله، لم يثر بوجهه يوماً كما ينبغي. .. أننا نثور على النظام المجرم الفاسد وعلى الحاضنة التي احتضنته ... علينا نحن».

وفي هذا الصدد يمكننا استعادة تجارب شعوبنا السابقة، لنكتشف أن الاسلام في خمسينات القرن الماضي لم يرتبط في أغلب البلدان العربية بالحجاب، فجمهور أم كلثوم في مصر كله مسلم، ولم يكن بين نساء هذا الجمهور محجبات، وفي سوريا عندما خرجت أول مظاهرة نسائية في ثلاثينات القرن الماضي لم يكن بينهن أي محجبة، وهن جميعا من عائلات دمشق البرجوازية العريقة، وكذلك الوفد النسائي الذي ذهب إلى مطار دمشق الدولي لاستقبال المناضلة الجزائرية جميلة بوحريد.

يتساءل أحد الناشطين في مجال الإغاثة في دمشق: «لم يكن بشار يمنعهم من خلع حجابهم... لماذا قاموا بكل هذه الثورة؟».

أعتقد أن الجواب يكمن في تلك الحرية التي عاشتها مجتمعاتنا ولو بشكل نسبي سمحت بتطور الوعي السياسي والثقافي والتعبير عن ذلك بحرية لم نعد نملكها منذ عقود، هذه الحرية التي يستعيدها السوريون الآن وبشكل خاص النساء في سوريا، هي التي منحت الشاعر نزار قباني وهو المسلم الدمشقي، الجرأة ليكتب قبل عقود من الآن قصيدته «من قتل الإمام؟»، التي يقول فيها:

ـ ٣ ـ

لست شيوعيا ـ كما قيل لكم ـ

يا سادتي الكرام

و لا يمينيا كما قيل لكم ـ

يا سادتي الكرام ..

مسقط رأسي في دمشق الشام

هل واحد من بينكم ؟

يعرف أين الشام ؟

ـ ٥ ـ

يا سادتي !

بخنجري هذا الذي ترونه

طعنته ..

قتلت إذا قتلته

يا سادتي الكرام

كل الذين منذ ألف عام

يزنون بالكلام ..

الخلاف على جنس الملائكة

جورجيت أسعد

طالعتنا أنباء الأسبوع الماضي عن قيام بعض أطراف المعارضة بتأسيس تنظيم مدني لنظام الحسبة، في مناطق كسب وما حولها من قرى جبال الأكراد والتركمان التي يعتمد سكانها الفقراء على زراعة الدخان في أراضيهم.

فكان أول عمل لأمراء الحسبة الجدد، الذين يذكرون بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السعودية، إتلاف حقول التبغ التي زرعها هؤلاء الفلاحين، لأن التدخين حرام في معتقدهم، بلا نص للتحريم، ووزعوا عليهم بعض المنشورات التي تدعوهم للاقتداء بسنة رسول الله في استخدام المسواك بدل الدخان!

هذا التنظيم العتيد يعتبر من بواكير معركة الأنفال التي سيطرت فيها الكتائب الاسلامية وكتائب الجيش الحر على تلك المناطق وأغلب سكان تلك القرى مسلمين سنة، لكنه، أي التنظيم، رأي أن إسلامهم ضعيف، فأوكل لنفسه مهمة تنظيم المجتمع وتقويم الناس على ما هو صحيح، وهدايتهم إلى طرق العيش الحلال، كمقدمة لهداية كل السوريين بعد إسقاط النظام!

ألا يذكرنا هذا المشهد بالخلاف الذي كان محتدما بين قساوسة بيزنطة على جنس الملائكة حين دخلها محمد الفاتح محتلاً، لتصبح عاصمة المسلمين؟ وهو المثال الذي يعطى للتخلف والجهل وللانصراف إلى توافه الأمور في وقت الشدائد.

وهو ما تشير إليه معارك «داعش» التي تصرفنا إلى تحريم التدخين أو عرض المانيكانات في واجهات محلات الألبسة، أو التدخل في تفاصيل اللباس ومنع النساء من التزين حتى في بيوتهن باسم الشريعة الإسلامية، وصولاً للافتاء بإعدام من يرفض مبايعة أمير الحرب، أو حتى قتل الأكراد بدون فتوى.

معارك تفتقد لأي سند شرعي حتى لو مهرت بخاتم المحاكم الشرعية، وتفتقد لأي مبرر في سياق الثورة السورية التي تخوض معركتها لإسقاط النظام، بل يمكن التأكيد أن تلك السلوكيات شكلت محطة لإرهاب الناس، ودفع بعضهم لحضن النظام طائعا، كما شكلت تبريراً لتلكؤ الدول الغربية في دعم الثورة التي يتم في ظلها ممارسة هذه الأعمال الإرهابية.

كاريكاتير العدد

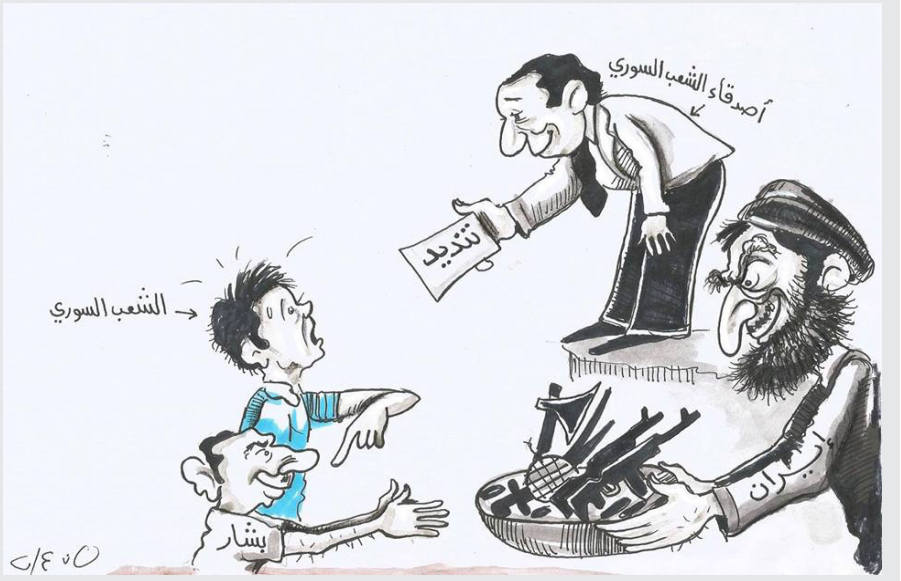

سنبقى على موعد مع الحرية

هيئة التحرير

جريدة «حرية» واحدة من المطبوعات السورية التي انطلقت في زخم الثورة السورية، وتحديداً بتاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٢ عن «مركز الكرامة الإعلامي»، ورفعت شعار «أسبوعية * سياسية * مستقلة».

وربما تكون الجريدة الوحيدة التي صدرت بعد أن تم إقرار ميثاق الشرف الإعلامي للجريدة ونشر في العدد الأول منها. حيث سعت بجهود طاقمها الاداري والتحريري والفني باتجاه تحقيق المبادئ المهنية الإعلامية التي ندعو إلى احترامها في إعلام الثورة كبديل ونقيض لإعلام النظام الذي يكذب في كل شيء، ولا يحترم أي حقوق للتعبير ناهيك عن حقوق الإنسان، فحاولنا دعم مبادئ حرية الرأي والتعبير، واحترام التنوع والتسامح داخل مكونات مجتمعاتنا المدنية، والالتزام بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز أخلاقيات العمل المهني.

كما نجحت «حرية» وإلى درجة كبيرة في الالتزام بإصدار أعدادها ال ٩٢ أسبوعياً. وفي ثماني صفحات، مع أن أغلب كتابها يعملون من داخل سوريا، وفي الشرط السوري الخاص بالكهرباء والنت والقدرة على التواصل.

وقد اختارت «حرية» النهج السياسي لأهميته في هذا الظرف الذي تعيشه سوريا والشعب السوري عموما، فهو لم يعد مجرد ترف نظري، بل هو خبز السوريين اليومي وملح مائدتهم أيضاً، لكنها ابتعدت عن الشعارات الجاهزة، والأفكار المسبقة، وكل أشكال التحريض على العنف، أو الطائفية، أو التمييز على أسس العرق أو الدين أو الجنس.

وكان لدينا برنامج طموح لتطوير الجريدة، أن تتوسع «حرية» ليتضاعف عدد صفحاتها، ليصبح ١٦ ومن ثم ٣٢ صفحة، بما يمكننا من تغطية تحقيقات عن الوضع المعيشي والاقتصادي في الداخل، وصولاً إلى متابعات إخبارية مهمة، وزوايا إبداعية وفكرية أيضاً، تغني المضمون وتثريه، وأن يتم طباعتها وتوزيعها ورقيا في المناطق المحررة من سوريا، وفي مخيمات اللجوء، وإن كان هذا يفترض توسيع كادر التحرير، والارتقاء بالمستوى الفني للمجلة أيضاً، وتوسيع دائرة التوزيع وتنشيط العلاقات التبادلية مع مجلات ومواقع مشابهة في خط الثورة، أملين أن نصل إلى بناء مؤسسة إعلامية تكون قادرة على المساهمة برفد الثورة وتطوير خبرات العاملين بها، وتشكل منبراً إعلامياً مستقلاً بعد انتصار الثورة.

نعترف أمامكم الآن أن عقبات التمويل حاصرتنا منذ البداية، ولم نستطع تجاوزها بكل أسف، مع التأكيد أن العمل الاداري استمر خلال عام وثمانية أشهر عمل تطوعي، وحتى إدارة التحرير والقسم الفني كان شبه تطوعي، مع القليل من المكافآت المادية للتحرير، حتى اضطررنا اليوم أن نعلن مرغمين توقف إصدار جريدة «حرية» ولو إلى حين، شاكرين لكل من ساهم وعمل على إطلاق هذا المشروع بداية، ونخص بالشكر الأستاذ يحيى القضماني الذي تتعدد بصماته الايجابية في حقول الثقافة والنشر، ومن ثم جميع الأصدقاء في مجلس إدارة مركز الكرامة الإعلامي الذين اشتغلوا بصمت وفي أكثر من مجال لتبقى «حرية» كما تعاهدنا في ميثاق الشرف المهني، ونشكر كذلك القسم الفني الذين اشتغلوا معنا بدأب قلّ نظيره لتطوير أدوات العمل، وأخيرا كل الشكر لمجموعة الإعلاميين الذين عملوا في ظروف لم تكن سهلة دائما، آملين أن نبقى على موعد مع ال«حرية» في أقرب فرصة متاحة.

لأن طموحنا وكما كتبنا في افتتاحية العدد الأول: «أن نستمر في العمل بعد سقوط النظام على دعم أهداف الثورة وتعزيز الوحدة الوطنية والمساهمة ببناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على مبادئ المواطنة والديمقراطية».